التنظيمات الشعبية (لجان الأحياء) والانتقال إلى الديمقراطية في هايتي

الكاتب: لوك سمارث

ترجمة: صالح مصطفى بابكر، نصار علي، إبراهيم احمد المصباح، أحمد محمد خلف الله

تاريخ النشر: 04 / 01 / 2022م

مقدمة المترجم – توطئة تاريخية:

لا شك أن كل حراك شعبي ثوري هو تعبير عن الغبن المتراكم داخل الجماهير تجاه سلطة حاكمة ما وتجاه أجهزتها المستبدة. تكررت ولا زالت تتكرر هذه الحركات الشعبية في بلدان مختلفة وفي أزمنة وسياقات تاريخية مختلفة ولكن ضمان نجاح بعضها وفشل أخرى، هي أسباب عديدة، لم يكن يوماً حجم غضب الشارع جزءاً منها. لقد كانت أسباب تنظيمية بحتة.

ثمت تقاربات في سياقات نشأت واستمرار الثورات ومآلاتها، ورغم صعوبة الزعم بحتمية مآلات ثورة ما عند مقاربتها مع ثورة أخرى – بالطبع سياقات كل ثورة تختلف عن أخرى – لكن يمكن الاستفادة العامة من تجربة ما في نقد وتوجيه تجربة أخرى قياساً على دوافع وشكل أدوات أصحاب هذه التجربة وتنظيمهم الداخلي.

لقد كان لدولة هايتي تاريخ ممتد من الثورات والغبن الجماهيري، بدءاً من القرن الثامن عشر عندما كانت هايتي مستعمرة فرنسية تسمى سانت دومين، حاول المستعبَدون السود في الثاني والعشرين من أغسطس ١٧٩١ الإطاحة بالطبقات البيضاء والملونة التي استعبدتها لأكثر من قرن من الزمان. قام الثوار بحرق حقول السكر وحاولوا تقويض ملاك الأراضي وامتنعوا عن العمل. هذه الحركة الثورية سرعان ما باءت بالفشل لغياب أسباب تنظيمية وقيادة ذات رؤية واستراتيجية طويلة المدى. وتمثل ذلك في استسلامهم السريع بعد امتناعهم عن العمل حيث فشلوا في إطعام أنفسهم وسرعان ما أهلكهم الجوع وانتهى بهم المطاف وهم يحاولون مناقشة بنود سلام مع الطبقات البيضاء المستعبِدة بصورة مذلة تضمنت أن يتحرر بعضهم وأن يتوقف الجلد وأن يعطون يوماً للراحة. ولسخرية القدر رفض الأسياد هذه الوثيقة تاركين للمستعبدين أحد خيارين إما الحرية أو القتال حتى الموت.

استمر هايتي في حالتها الثورية ولكن هذه المرة برز توسون لوفرتور - وهو قائد محنك مثقف من الطبقة السوداء المتعلمة وكان من الذين قد نالوا حريتهم مبكراً. وبغضون العام ١٧٩٣ كان توسون قائداً وعلماً على رأسه نار. وقف توسون في وجه الطبقات البيضاء وفي وجه الاستعمار الاسباني والبريطاني المدعوم من الطبقات البيضاء الفرنسية التي أرادت استعادة هايتي. وقد نجح بتنظيم صفه الداخلي وصمد في عدة معارك أمام الفرنسيين ونجح في ذلك ولكنه لم يهنأ بالنصر. ففي العام ١٨٠٣ تم القبض عليه وارساله إلى سجن فرنسي حيث مات بعد عام فقط.

بعد القبض على توسون استلم زمام الأمور القائد جان جاك ديسالين الذي أعلن نفسه قائدا لدولة هايتي وقام بتصفية واعدام جميع الطبقة البيضاء خوفاً من أن تعاد كرة الغدر. ولكن هذا الفعل ستندم عليه هايتي لاحقاً وتدفع ثمنه غالياً. أدت تلك المجازر لزيادة العداوة مع الدولة الفرنسية بصورة مفرطة. محاولاً استعادة النظام في هايتي وإنعاش الاقتصاد الزراعي بعيداً عن العبودية وفي نفس الوقت الحفاظ على جيش ضخم لدولة متربص بها من الخارج وشعب غاضب في الداخل، قام ديسالين بإعلان نفسه إمبراطوراً لهايتي ظناً منه أن الشمولية هي الحل الوحيد لإدارة البلاد. أجبر الناس على العمل في الحقول كعمال مرة أخرى ولكن طموح الشعب كان أكبر من ذلك. بالطبع لم يظل ديسالين طويلاً حتى قتل بعد عامين من قبل مساعديه. ولكن استمرت هذه النبرة الشمولية حتى دخلت هايتي القرن الواحد والعشرين. ولك أن تتخيل عزيزي القارئ أنه ومنذ العام ١٨٤٣ وحتى العام ١٩١٣ ومن بين ال٢٢ رئيساً لم يكمل سوى رئيس واحد فقط فترته الرئاسية. ستة رؤساء قتلوا في مكاتبهم واستقال رئيس وبقية الأربعة عشر أطيح بهم. ثورات تلو الثورات ومصالح داخلية وخارجية واغتيالات هنا وهناك ووضع سياسي واقتصادي متأزم. استمر الفشل على ما هو عليه وخلال السنوات القادمة ١٨٢٥ سيوافق أحد الرؤساء وهو جان بوبير بويه على دفع ١٥٠ مليون فرانك لفرنسا كتعويض للفرنسيين على مذابح ديسالين وسيهلك ذلك الاقتصاد بشدة. في ١٩١٥ستتدخل الولايات المتحدة بجيش سيحتل هايتي لمدة عشرين عاماً. وحتى مغادرتهم في ١٩٣٥ سيستمر مسلسل البؤس الهايتي مع قادة هايتيين متوحشين، وحتى أولئك الذين سيحاولون بجدية القيام بعمليات إصلاحية مثل الرئيس دوماساي إستيمي سيطاح بهم بانقلاب عسكري.

سيبرز القائد بابا دوك دوفالييه، والذي في بداياته ظهر على أنه رجل الشعب والإنسانية، ولكن سرعان ما سيتحول إلى أبشع مسوخ هايتي. شكل دوفالييه قوة خاصة به مهمتها هي قتل وترويع واختطاف كل من يحاول الوقوف في وجه النظام. لقد كانت هذه المجموعة من الضراوة بمكان حتى أطلق عليهم الشعب اسم تونتوس ماكوت وهو اسم لوحش خرافي يختطف الأطفال في كيس ويأكلهم على الإفطار سيستمر بابا دوك دوفالييه وقوته الخاصة تونتوس ماكوت في اختطاف وقتل وترويع كل من يقف بوجههم وترك جثثهم على الشوارع لتتعفن.

ستكون هناك محاولات حركية وثورية – جون هايتي - ولكنها ستبوء بالفشل وسيعدم قادتها في ١٩٦٤ وستقتل أسرهم. رحل بابا دوك وخلفه إبنه بيبي دوك دوفالييه. لم يتغير الكثير، القليل من اقتصاد السياحة ولكن الوضع العام على ما هو عليه. سيأتي عام ١٩٨٧ وستنتفض هايتي مرة أخرى.

بارقة أمل ستظهر في العام ١٩٩١ وللمرة الأولى سينتخب رئيس بانتخابات حرة ونزيهة = وهو جان برتراند اريستيد. والذي سيحاول ان يأخذ البلاد في مسار أكثر استدامة، وسيحاول ان يجعل الجيش تحت السطلة المدنية وسيعقد المحاكم لجماعة تونتز ماكوت على جرائمهم ضد الشعب الهايتي. وسيجمد حسابات الأثرياء الذين سيحاولون الفرار من البلاد. ولكن بصيص الأمل هذا لن يدوم طويلاً كما سنرى.

الترجمة التي بين يديك عزيزي القارئ ذات صلة لصيقة بموضوع اللحظة. ألا وهو الثورة السودانية. التقارب الكبير الذي سيجده القارئ بين لجان الأحياء في هايتي والسودان والتنظيمات الشعبية أمر يدعوا للدهشة. الذي نهدف إليه من هذه الترجمة هو أن ننقل للقارئ السوداني وبالأخص الفاعل السياسي تجربة من أميز التجارب في هذا المضمار على الإطلاق وأقربها لواقعنا السوداني. إنها فكرة التنظيمات الشعبية ولجان الأحياء في دولة هايتي وقدرتها على الإطاحة بنظام دوفالييه. لقد استفاض الكاتبان مايكل كوفمان وهارولدو ألفونسو في كتابهما (سلطة المجتمع والديمقراطية القاعدية – Community Power & Grassroots Democracy) وهو سلسلة مقالات لعدد من الكتاب حول عدد من أشكال الحراك الشعبي في دول الكاريبي. ولكن الفصل الذي بين يديك عزيزي القارئ وهو للكاتب لوك سمارث: التنظيمات الشعبية (لجان الأحياء) والانتقال إلى الديمقراطية في هايتي، كان من وجهة نظرنا أقربها لواقعنا السوداني.

من هولوك سمارث؟

هو مدير مركز البحوث الاجتماعية والانتشار الشعبي في بورت أو برنس، حيث كان يدرّس أيضًا علم الاجتماع في جامعة دولة هايتي. حتى انقلاب عام ١٩٩١، وعمل مع حكومة أريستيد.

١. التنظيمات الشعبية (لجان الأحياء) والانتقال إلى الديمقراطية في هايتي

إن الحركة الشعبية في هايتي - والتي كانت بائنة في الفترة بين الإطاحة بنظام دوفالييه في السابع من فبراير ١٩٨٦ وعودة الزعيم الأب جان برتراند أريستيد في أكتوبر ١٩٩٤ – قد تمظهرت في كل مستويات وأشكال الحياة الاجتماعية، وولجت إلى كل القطاعات من البلد وتغلغلت في كل مناحي الحياة القومية. لقد كان الجيش مسيطرا على مفاصل الحكم في الدولة؛ وقدا كان لهذه الشمولية العامل الأكبر في زعزعة أواصر المجتمع الهاييتي المتفكك مسبقاً أكثر من أي عامل اخر. وبحلول العام ١٩٧٤ بدء التعبير عما سيصبح لاحقا حركة واسعة من أجل الحرية. حيث قام مجموعة من الصحفيين - معظمهم من الشباب - بكسر جدار الصمت الذي فرضته دكتاتورية دوفالييه. ومن خلال سلسلة طويلة من المقالات الصحفية عن طبيعة وشكل الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال البث الإذاعي تحديداً ساعدوا في تشكل تيار قوي وواسع من الآراء النقدية، والتي اكتسبت شيئًا فشيئًا الدعم بين جميع قطاعات السكان تقريبًا.

إن هذه الصحوة من الوعي القومي، التي ساعدت على طول فترة ولاية جيمي كارتر كرئيس للولايات المتحدة، ستصبح فيما بعد اضطرابًا ثقافيًا واسع النطاق. وقد لاقى هذا المشهد ذو الإيحاءات الاجتماعية والسياسية الواضحة والنقد الضمني والمستمر للنظام الديكتاتوري نجاحا فوريا. ومن هذا النضال، ظهر كاتب وصحفي شاب موهوب اسمه إيفانز بول كقائد ولاحقًا سيصبح رئيس لإحدى التنظيمات الشعبية الأكثر أهمية في البلاد. هذا الشاب لعب دورًا مهمًا في النضال الديمقراطي بعد الإطاحة بدوفالييه، وفي الانتخابات العامة التي جرت في ١٦ ديسمبر ١٩٩٠، تم انتخابه كرئيس لبلدية بورت أوبرنس بنسبة ٨٥٪ من الأصوات.

زادت وتيرة الاحتجاج شيئاً فشيئاً لتعم جميع القطاعات في وقت متأخر من السبعينيات. ابتداءً من عام ١٩٧٨، أضافت الرابطة الهايتية لحقوق الإنسان - التي تم إنشاؤها حديثًا في ذلك الوقت - صوتها إلى موجة الكفاح من أجل حقوق الإنسان.

في العام التالي، تم تأسيس حزبين سياسيين ديمقراطيين مسيحيين كان واضحاً معارضتهما للنظام الديكتاتوري الحاكم. وكان المثقفون جزءًا من هذه الصحوة الثقافية والاجتماعية، ونددوا بالرقابة على الصحافة والمسرح. في عام ١٩٧٩، أنشأ عشرون منهم رابطة الكتاب الهايتيين.

وصلت موجة المواجهة التي بدأت تتشكل في عام ١٩٧٤ إلى نهاية وحشية في نوفمبر ١٩٨٠. حيث اعتقل صحفيون وسياسيون معارضون بارزون ومثقفون قدموا انتقادهم للنظام. طُرد البعض من البلاد؛ واختار آخرون الذهاب إلى المنفى. حتماً لقد كانت ضربة قاسية للحركة الديمقراطية الوليدة.

لكن في العام التالي، راديو سوليل - الذي انطلق في عام ١٩٧٨- قام باستئناف البث. لقد كان لهذه الإذاعة بمكانها الجديد على الساحة العامة الفضل في أنها شكلت نقطة تحول في عملية إعادة بناء الحركة الشعبية ذات القاعدة العريضة والتي من شأنها أن تقتحم في نهاية المطاف المسرح السياسي بعد الإطاحة بديكتاتورية دوفالييه. أعطت هذه الإذاعة، المملوكة للكنيسة الكاثوليكية، حياة وأمل جديدين للجهود السابقة التي قامت بها مجموعة من الصحفيين الشباب والمستقلين، ولا سيما من خلال راديو هاييتي إنتر. وقد عززت هذه الإذاعة التوجه الديمقراطي الجريء للبث الهايتي، الذي كان من بين أكثر البرامج قتالية ونضالية في القارة بأكملها.

ولعب راديو سوليل، الذي كان يبث إلى البلد بأكمله باللغة الكريولية، لغة الشعب، دورًا رائدًا في تشكيل وعي نقدي تقدمي مناهض للديكتاتورية. وأدى نشر الإنجيل الاجتماعي للاهوت التحرير إلى تأجيج مشاعر العدل والكرامة والمساواة والتضامن. ساعد هذا في التغلب على الخوف في كل مكان من الدوفاليين وحول المحطة إلى ما أطلق عليها «صوت الفقراء والمضطهدين». وسرعان ما تبعت ريادتها إذاعة لوميير - المملوكة للكنائس الإصلاحية - وراديو متروبول وغيرها.

في نفس هذا الوقت كانت المجتمعات ذات المرجعية المسيحية (CBCs) والتي ظهرت لأول مرة في عام (١٩٦٨) قد عززت وجودها في جميع أنحاء البلاد. إلى جانب تنظيمات الأحياء، كانوا أكثر

الرواد المباشرين للتنظيمات الشعبية التي برزت إلى السطح بعد سقوط دوفالييه. منذ إنشائها، لعبت المجتمعات ذات المرجعية المسيحية دورًا أساسيًا في تشكيل وعي نقدي وديمقراطي وفي زرع بذور الأمل والتحدي والإعانة المتبادلة والتشارك. (في أوائل التسعينيات، ظلت المجتمعات ذات المرجعية المسيحية هي الهيكل الأكثر وظيفية في الحركة الديمقراطية للأمة، لكن وجودها في السنوات التي أعقبت عودة الأب أريستيد في أكتوبر ١٩٩٤ قد تضاءل إلى حد كبير.) على غرار الحركات الشعبية السابقة، كانت رياح الحرية تهب الآن ليس فقط في المدن ولكن أيضًا في المناطق النائية من البلاد. وقد أدى ذلك في كثير من المناطق إلى تنظيم الفلاحين، الذي كان خطوة مهمة في تطور القوى الديمقراطية.

في مايو ١٩٨٤ وفي خضم الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، قادت الأجواء المشحونة بالصحوة الجماعية إلى تجدد التعبئة الشعبية. وصفها البعض بـ «أعمال الشغب بسبب الغذاء» لأن الطعام أخذ من مستودعات الإغاثة الأجنبية. كانت هذه الأحداث تعبيرًا رمزياً لسخط الفقراء. كان عشرات الآلاف من هؤلاء الناس مكتظين في الأحياء الفقيرة، وكانوا يرفضون أسلوب الحياة والنظام السياسي المهترئ. وفي غضون عامين، أصبح العديد من النشطاء الذين قادوا هذه التعبئة مناضلين وقادة للتنظيمات الشعبية.

استمرت الاحتجاجات الشعبية عام ١٩٨٥، عام الشباب. وبدعم من الكنيسة الكاثوليكية نزل حشد من ٤٠,٠٠٠ شخص إلى الشوارع لتظهر الكنيسة بذلك معارضتها لحكومة جان كلود دوفالييه. لقد أصبحت المعارضة أكثر وضوحًا وأوسع نطاقًا، وبحلول يوليو ١٩٨٥ أصبحت البلاد غير قابلة للحكم. ومحاصرًا بضغوط داخلية وخارجية لجأ دوفالييه إلى الدعوة إلى استفتاء على مسألة توليه الرئاسة مدى الحياة، وقد كانت اللامبالاة شبه التامة هي الاستجابة التي قدمها الناخبون لتلك الدعوة.

جاءت اللحظة الحاسمة في تصعيد هذا التمرد في ٢٨ نوفمبر، ١٩٨٥. خلال مظاهرة في جونيفز، وهي بلدة في وسط البلاد، قام الجيش بقتل ثلاثة تلاميذ. كان الأثر المباشر لهذه الجريمة الثلاثية بمثابة ثورة في جميع أنحاء البلاد باستثناء العاصمة، والتي لم تنضم إلى الانتفاضة الوطنية إلا في النهاية - والتي استمرت حتى الإطاحة بالنظام في ٧ فبراير ١٩٨٦.

إذن سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن ال ٢٩ عامًا من نظام دوفالييه قد تسببت في انعدام الحياة السياسية. فبالنسبة لشعب هايتي، كانت تلك السنوات الطويلة من الديكتاتورية فترة تدريب صعبة ولكنها فترة انتباه وتيقظ وذكاء كذلك. إن حكمتهم وقدرتهم على المقاومة السياسية والثقافية والتي امتدت لقرون جعلتهم في موقف جيد في العثور على أنسب أشكال النضال وفي تقويض أسس صرح دوفالييه بصبر وعزيمة. في نفس الحركة قاموا ببناء القوة لانتزاع وانشاء ديمقراطية جديدة.

٢. ظهور التنظيمات الشعبية

ما إن لاذ جان كلود دوفالييه بالفرار من البلاد حتى تقدمت جميع القطاعات الاجتماعية لممارسة الحق في المشاركة في الحياة السياسية والمدنية.

تم إنشاء التنظيمات لصياغة المظالم التي طال تأجيلها والنضال من أجلها. الطلاب والمعلمين والفلاحين وعمال المدينة والصحفيين والمحامين والأطباء والفنانين والباعة المتجولون والقساوسة والجنود والشباب والنساء وأصحاب المتاجر ورجال الأعمال، اجتمعوا جميعًا للنضال من أجل حقوقهم وجعل أصواتهم مسموعة بشأن القضايا والقرارات المتعلقة بمستقبل الأمة.

وقد ساعدت في جهودهم الروح المعنوية السياسية الجديدة والتصميم القوي الذي غرس في المجتمع من خلال لاهوت التحرير والصحافة الجديدة والمناضلين المستقلين، والأحزاب السياسية المعارضة إلى حد ما.

ساعد أيضاً على دعم الحركة ظهور الحركات الديمقراطية في أجزاء كثيرة من العالم (بما في ذلك أمريكا اللاتينية)، والتي كانت محط اهتمام العديد من المذيعين، فيما ذلك الصحف التي اهتمت بالدعاية لها بين الشباب.

تخلقت من رحم الفترة التي أعقبت الإطاحة بدوفالييه فكرة لجان الأحياء. وعلى الرغم من الوجود الأولي وغير الرسمي لها منذ السنوات الأخيرة لنظام دوفالييه ، في ٧ فبراير ١٩٨٦ ، إلا أن لجان الأحياء نشأت حرفيًا بين عشية وضحاها، وكان لهم وجود هائل في جميع أطياف الطبقة العاملة وفي بعض مناطق الطبقة الوسطى في العاصمة وفي جميع المقاطعات و في أجزاء من الريف. تضمنت أنشطة اللجنة الأساسية صيانة الشوارع

ومبادرات تحسين المناطق الحضرية مثل زراعة الأشجار ورسم رسومات ملونة ولوحات جدارية ذات محتوى سياسي واجتماعي. كما قاموا بتجنيد مساعدة الحكومة في الاهتمام بقضايا المجتمع مثل إمدادات المياه والطاقة، وبناء المدارس ومراكز الرعاية الطبية، وتنظيم حملات محو أمية للمواطنين.

بالإضافة الى عملها المجتمعي، كان العامل الآخر الذي وحد أعضاء لجنة الأحياء هو القتال ضد تونتونز ماكوت وغيرهم من المتشددين في نظام دوفالييه، حتى أن بعض اللجان كرست نفسها لمراقبة أعضاء جماعة تونتونز ماكوت وفي بعض الحالات، القبض عليهم واعدامهم. وهكذا وعلى الرغم من الوصمة اللاسياسية (بعض الأعضاء، في الواقع ، كانوا متعاطفين مع الأيديولوجيات والمرشحين خارج «المعسكر الشعبي») إلا أن نشاط لجان ألحياء لم يقتصر على ذلك وحسب، بل تعداه إلى التعبئة الجماهيرية ضد حكومات دوفالييه الجديدة ، لدرجة أنها لعبت لاحقًا دورًا حاسمًا في انتفاضة ٧ يناير ١٩٩١ الهائلة التي أحبطت محاولة انقلاب قادها زعيم الماكوت روجر لافونتانت. ليس ذلك وحسب، بل لعبت لجان الأحياء دوراً مهماً أيضًا في تحول الفضاء المادي نفسه، وعلى سبيل المثال، أخذت لجان الأحياء على عاتقها المهمة الهائلة المتمثلة في تنظيف العاصمة كاملة لتنصيب الرئيس جان برتراند أريستيد في فبراير ١٩٩١، والذي يُعتبر رمزًا للنضال الشعبي.

كان أحد عوامل الاهتمام في تحليل دور لجان الأحياء هو استشعارها واقتناصها للفرص. مثال ذلك أن أحد الفنادق تخلى عنه مالكه الذي كان أحد أتباع المخلوع دوفالييه، ما حدث أن لجان الأحياء اقتنصت الفرصة وقامت بالاستيلاء على هذا الفندق ومن ثم قاموا بقطع الطريق للوصول الى المنطقة التي بها الفندق، ثم ساروا في موكب مطالبي إلى وزارة التربية والتعليم ونجحوا في المطالبة بتحويل الفندق إلى مدرسة عامة للحي. (وحتى بعد انقلاب ٣٠ سبتمبر ١٩٩١، ظلت هذه المدرسة الثانوية تعمل، حتى أنها كانت بمثابة مكان لتشارك ثقافة رقصات لجان الأحياء وبيع وشراء الحِرف اليدوية).

استفادت عملية بناء الديمقراطية في هايتي من أسلوب العمل المتبع من قبل معظم لجان الأحياء. وفي كثير من الأحيان لم يكن لديهم قادة أو لجان توجيهية من أي نوع؛ وبدلاً من ذلك، كانت طبيعة العمل تقتضي شاركة الأعضاء في واحدة من عدة لجان فرعية (فيها ما يتعلق بالثقافة أو الرياضة أو الصيانة أو إدارة الشؤون المالية) والتي لم يكن لها رئيس أو سكرتير أو منسق عام. وكانت الاجتماعات الأسبوعية التي تُعقد غالبًا يوم الأحد يرأسها وسيط يتم اختياره من بين الحاضرين.

إلى جانب المجتمعات ذات المرجعية المسيحية CBCs والأعضاء الحاليين أو السابقين في الأحزاب اليسارية السرية، لعبت لجان الأحياء دورًا مهمًا في بناء الوعي الاجتماعي والسياسي بين السكان ولا سيما الشباب، بعد سقوط دوفالييه. نشأت العشرات من المجموعات الشبابية في الأحياء الفقيرة بالعاصمة والمدن الإقليمية، حيث يناقش أعضاؤها باستمرار القضايا ذات الاهتمام الوطني والدولي. لقد أظهروا بعد أن خرجوا من الجمود الفكري للديكتاتورية التي كانت موجودة حتى قبل أن يروا النور، لقد اظهروا تعطشًا ملموسًا للمعرفة وهوسًا بالحاجة إلى تنظيم الجماهير.

شكلت هذه المجموعات الشبابية البذرة لما سيسمى لاحقاً بالتنظيمات الشعبية التي ظهرت في جميع أنحاء البلاد خاصة في العاصمة والمدن الإقليمية الأكبر بعد هروب دوفالييه. منذ بدايتها عرّف أعضاء هذه التنظيمات أنفسهم على أنهم ناشرون لحقوق ومطالبات الطبقات الشعبية ومدافعون عنها، ولكن ما ميزها أنها منظمات لا تشبه إلى حد ما الجماعات التقليدية، والتي رفضها هؤلاء على أنها جزء من النظام السياسي القائم نفسه. كانوا ينظرون إلى الأحزاب السياسية بما في ذلك اليسار، على أنها غير قادرة على الدفاع عن حقوق الأغلبية: كان يُنظر إلى الأحزاب على أنها اقتراح عفا عليه الزمن يدافع عن المحسوبية والمشاركة في غنائم سلطة الدولة. ولكن على قدر أهمية المنظمات الشعبية، إلا أن الناس لم يمكن في مقدورهم إلا الاعتماد إلا على أشكال التنظيم المستقلة الخاصة بهم. لقد أخذوا على عاتقهم هذه المهمة والتي تضمنت نقل الدرس الأيديولوجي للفقراء والمضطهدين.

لقد لاقت ولادة التنظيمات الشعبية ترحيباً حاراً واحتفاءً كبيراً في الأحياء. أسباب هذا الاحتفاء هو مزيج من العوامل الثقافية والتاريخية والوجدانية التي تربط بصورة مباشرة هذه المنظمات الشعبية بالحياة اليومية لهذ المجتمعات. على الرغم من النكسات التي تلقاها المجتمع وعلى الرغم من قمع المسلحين الشباب في أعقاب انقلاب سبتمبر، ظلت التنظيمات الشعبية الحلقة الأكثر فاعلية في نقل مشاعر الناس وهمومهم، واعتبرها معظمهم بمثابة الخط الأمامي الذي يمث الغضب والحنق المناهض لتونتونز ماكوت ودوفالييه. أضف إلى ذلك أن التنظيمات الشعبية كانت تدعوا إلى نبذ القيم والممارسات

التي تجسدها الطبقة الحاكمة الهايتية والنظام السياسي. لقد شكلوا عقبة أمام المجتمع السياسي وأمام كل ما يسمى « طبقة سياسية » وهنا لا نشير فقط إلى المجموعة التقليدية المتخلفة من السياسيين المشهود لهم بالتلاعب والفساد والاقصاء للأغلبية في البلاد، ولكن أيضًا إلى تلك المجموعة الجديدة التي تشكل معظمها من أولئك السياسيين الذين تلقوا تدريبهم في الخارج والذين يتصورون أنفسهم على أنهم حاملي شعلة الحداثة السياسية. رأى هؤلاء السياسيون الجدد أنفسهم كممارسين لسياسة الواقعية، وعارضوا أي نوع من الشعبوية أو نقل ذي مغزى للسلطة الاجتماعية والاقتصادية. (تقلص تأثير هؤلاء السياسيين إلى حد كبير بانتخاب أريستيد، وبانتخاب خليفته رينيه بريفال في ديسمبر ١٩٩٥).

عارضت التنظيمات الشعبية تركيز السلطة في أيدي أولئك الذين رأوا أنفسهم أنهم سياسيون محترفون. لقد قاموا بإعادة القيمة الحقيقية ل «قوى الشارع» وإلى المشاركة الشعبية في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد. لقد كانوا يعارضون بشكل جذري تلك الممارسات النخبوية التقليدية التي استبعدت أو قمعت إرادة الأغلبية. كانت مهمتهم الرئيسية هي السيطرة على الدولة ومن ثم ممارسة الضغط على أجهزتها لإجبارها على العمل لصالح المظلومين. بعد مشاركتهم طالبوا بالعدالة الاجتماعية للمضطهدين ووقفوا بالمرصاد في وجه الفساد الذي تغلغل في ممارسة السلطة السياسية منذ إنشاء دولة هايتي، والفساد الذي تسرب من خلال العلاقات الشخصية.

الآن وفي عصر التعبئة والتغيير، يمكن النظر إلى التنظمات الشعبية على أنها جزء من التيار السياسي المتدفق عبر أمريكا اللاتينية وفي كثير من أنحاء العالم والذي طرح أسلوبًا جديدًا تمامًا لممارسة السياسة على أساس من الأسبقية الأخلاقية. يمكننا القول ان هنالك ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى نجاح هذه التيارات الشعبية في هايتي وهي:

١. التأثير الكبير للاهوت التحرير على أمة متدينة تقليديًا.

٢. فقدان الثقة في الزعماء السياسيين بسبب وجود « طبقة سياسية » كاملة معروفة بالتفكير الإيديولوجي والثقافي الرجعي

٣. القمع والظلم المتمثل في نظام دوفالييه والذي استمر طوال ٢٩ عاماً.

بعبارة أخرى ظهرت التنظيمات الشعبية في هاييتي إلى الوجود بسبب الحاجة التاريخية القوية للتجديد السياسي، وبروز موضوع سياسي جديد. لقد كانوا جزءًا من عملية تطور فيها الناس إلى فاعلين في المشهد السياسي لا مشاهدين للعملية السياسية. وهذا يفسر الصعود السريع للتنظيمات الشعبية ووجودها القوي في مختلف مناحي الحياة الهايتية، رغماً عن كل النقاش الدائر حول طبيعة هذه التنظيمات واعتبارها ظاهرة غامضة.

ظلت التنظيمات الشعبية بمثابة لغز للمراقبين السياسيين. على الرغم من أنها أعطت انطباعًا سطحياً بطبيعتها اللاسياسية وأنه ليس لها أي دور سياسي أو اجتماعي محدد، إلا أنها تكاثرت وانتشرت بسرعة عبر طبقات اجتماعية مختلفة. تشكلت التنظيمات الشعبية من طلاب وشباب ونساء وسكان منطقة معينة وجنود سابقين وفنانين وباعة متجولين وعاملين في محو الأمية وعاطلين عن العمل. ال «OP-17» (وهي المنظمة الشهبية الناشئة في السابع عشر من سبتمبر ١٩٨٨) على سبيل المثال، تم تشكيلها من قبل جنود ديمقراطيين حاولوا الإطاحة بالحكومة غير الديمقراطية للجنرال هنري نامفي. بينما ظهرت منظمة ‹Veye-Yo› (يجب أن نكون يقظين) عندما حاولت السلطة الهرمية للكنيسة طرد جان برتراند أريستيد - زعيم الشباب المتمردين - من البلاد، وفي ذلك الوقت كان مجموعة من الشباب يراقبون أريستيد على مدار الساعة لمنع طرده من ابرشيته. وولدت العديد من المنظمات الشعبية في صباح يوم ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١، حيث تم حشد الناس بشكل جماعي لوقف محاولة الانقلاب التي قام بها الداعم لدوفالييه المتعصب روجر لافونتان.

واصلت الأحزاب السياسية الليبرالية والمحافظة مهاجمة المنظمات الشعبية كأعداء للديمقراطية. ونظر إلى التنظيمات الشعبية باعتبارها متعجرفة وغير متسامحة. ويذكر أن شكل خطابهم التحريضي وشغفهم الهائج باستخدام «القلادة» (تم إعدام بعض أعضاء تونتوز ماكوت بواسطة إطار محترق حول أعناقهم) غرس الرعب في أولئك الذين اختلفوا مع أفكارهم أو مواقفهم السياسية. على الرغم من أنه لم يتم استخدامه على نطاق واسع تقريبًا كما أشاعت الصحافة المحافظة، إلا أن شعبية هذا الشكل من أشكال الإعدام (المعروف بلغة الشارع باسم بيري ليبران، على اسم مالك محل إطارات) كان علامة على افتقارهم إلى أي إيمان بنظام العدالة. وعلى الرغم من هذا النقص في الدعم من قبل بعض الأحزاب السياسية،

فإن البعض الآخر (مثل KONAKHOM، والتي لها صلات مع الاشتراكية الدولية) بذلوا قصارى جهدهم لمحاولة الحصول على دعم بعض التنظيمات الشعبية على الأقل.

خلال الأشهر السبعة الأولى من حكم جان برتراند أريستيد، من فبراير إلى سبتمبر ١٩٩١ - الحكومة التي كانت تسمى lava/as أو الانهيار الجليدي - شن البرلمان حربًا حقيقية ضد السلطة التنفيذية للحكومة. وقد وُجِّهت انتقاداته الأكثر خطورة إلى السلوك التخويفي وغير المتسامح المزعوم للتنظيمات الشعبية تجاه مجلس النواب (الذي يشكل مع مجلس الشيوخ = البرلمان الهايتي) وجميع «الديمقراطيين الحقيقيين». ومع ذلك، فقد أشاد مجلس النواب علنًا مرة واحدة بـ SAJ (التضامن بين الشباب)، وهي واحدة من أكثر هذه التنظيمات جذريةً، على «فهمها الصحيح للديمقراطية»، ودعاها للقاء النواب ، الذين كانوا يحاولون استغلال الاختلافات بين SAJ والرئيس اريستيد . ومع ذلك، وبخت قيادة SAJ النواب لكونهم انتهازيين أرادوا الاستفادة من الأداء السياسي للتنظيمات الشعبية، وحثتهم على تنظيف المجلس وطرد المليشيا التابعة لتونتونز ماكوت.

كانت التهمة الشائعة أن بعض القادة الفاسدين قد أنشأوا تنظيمات شعبية لغرض وحيد وهو تكديس جيوبهم دون اهتمام حقيقي على المنظمة أو البلد. لكن كانت الحقيقة مختلفة: وهي أن معظم هؤلاء القادة كانوا مقاتلين مخلصين وقفوا في وجه القمع الوحشي وكانوا مستعدين للتضحية بأرواحهم.

باختصار إن أقل ما يمكن قوله هو أن التنظيمات الشعبية كانت إبداعاً استثنائياً وفريداً، الأمر الذي أثار فضول واهتمام المحللين الاجتماعيين والسياسيين. كان وجودهم بحد ذاته يشكل شيئًا من الغموض. كيف يمكن للمرء أن يفسر حقيقة أن الجماعات ذات الهيكل الفضفاض هذا تمكنت من الحفاظ على وجود نشط وأصبحت مشاركة نشطة على المسرح الاجتماعي والسياسي؟ هل كانت لهم سمات مشتركة تساعدنا في معرفة ما إذا كانت هذه المجموعة يمكن أن تعرف كتنظيم شعبي؟ سأحاول العثور على إجابات لهذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة من خلال تحليل البنية الداخلية وهيكلية هذه المنظمات الشعبية.

٣. داخل التنظيمات الشعبية

نشأت معظم التنظيمات الشعبية للإطاحة بجان كلود دوفالييه في ٧فبراير١٩٨٧، وحفظا لبعض الاستثناءات، فإن هنالك بعض التنظيمات ولدت قبل ذلك وعلى وجه التحديد فهنالك منظومة (saj) التي عملت في الخفاء منذ أوائل عهد نظام دوفالييه وظهرت في العلن في أوائل يناير١٩٨٦ ،وبالرجوع إلى تلك التنظيمات التي نشأت بعد سقوط دوفالييه نجد أنه كان يغلب عليها أنها نشأت في المناطق الفقيرة في العاصمة والمدن الإقليمية ، وإلى حد أقل بكثير في الريف ،و تكونت في بادئ الأمر مجموعات صغيرة من الشباب المُسيس ، غالبًا طلاب الجامعات أو التلاميذ المشهورين ، من مراكز التعليم وقد جاء العديد من هؤلاء الشباب من صفوف الكوميتس CBC في الحي ، ومن الأحزاب أو الجماعات السياسية التي كانت تعمل في الخفاء مع قيادتهم للتظاهر السياسي ضد النظام، قبل الإطاحة به، ولم يحصل سوى عدد قليل من هؤلاء الشباب الفاعلين على شحن أيدولوجية ، الذي اكتسبوه في الغالب من القراءة ، وتحليل الإعلام المطبوع المتزمت ، والتعليم الشعبي ، ومناقشة لاهوت التحرير مع القساوسة ، وفي بعض الحالات كان للتدريب السياسي الذي توفره الجماعات الثورية دور في تثقيف هؤلاء الشباب، وقد كان اهتمام هؤلاء الشباب بالشأن الدولي والسياسي أمرا مفاجئا في بلد خارج من نظام دكتاتوري لتوه، وكان تعطشهم للمعرفة أمرا ملحوظا. كانوا يحضرون كل اجتماع أو مناقشة ذات طابع اجتماعي وسياسي في جميع أنحاء العاصمة وبعض المدن الإقليمية بعد هروب دوفالييه، فضلا عن حلقات الورش التثقيفية الشعبية. و لم يفوتوا فرصة لدعوة المثقفين لمخاطبة منظماتهم، و كانوا يتابعون باهتمام بالغ الاضطرابات في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط. في اليوم الذي اندلعت فيه حرب الخليج ، على سبيل المثال ، بقي الكثيرون حتى الليل يشاهدون التقارير الإخبارية على التلفاز ويناقشون الأحداث مع الأصدقاء والجيران، وقد قامو بزرع هذا الاهتمام والتعطش للمعرفة لدى الشباب الآخرين وتبنوا قيام مسابقات قصيرة قبل بدء محادثات الضيوف و التي قاموا بتأمينها لمجموعاتهم - بما في ذلك أسئلة حول تاريخ هايتي ، والأحداث الدولية الأخيرة ، وغيرها من المواضيع.

ومع ذلك ، كانت طائفيتهم واضحة، وعلى الرغم من أن كراهيتهم الواضحة للماكوتيين (المجموعات التابعة لتونتونز ماكوت) كانت مفهومة أو مبررة ، إلا أن رفضهم واحتقارهم الصريح لأي

شخص لا يوافق على مقترحاتهم المتعلقة بالنضال السياسي ، فضلا عن تقديرهم المبالغ لذاتهم، واحتقارهم لأولئك الذين يخالفونهم في الرأي، كان مثيرا للقلق. ولقد كان ايمانهم إيمانًا أعمى تقريبًا بفكرة «النصر النهائي»، وبالتالي قلل هذا التصور بشكل مفرط من قوة أولئك الذين يعارضون تغيير النظام السياسي. ومع ذلك، أظهرت هذه التنظيمات الشعبية أحياناً انفتاحاً ونضجاً سياسياً واضحا ، لا سيما عندما كانت الأزمة الحادة تتطلب وحدة القوى الديمقراطية. وقد حدث ذلك، على سبيل المثال ، في آذار/مارس ١٩٨٧ ، عندما انضموا إلى ائتلاف يضم ٥٦ منظمة سياسية ومدنية متباينة تماما في توجهاتهم الأيديولوجية. وفي الانتخابات العامة التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٧، دعمت الجبهة الوطنية للتشاور (جبهة الائتلاف الوطني) لتشكيل معارضة موحدة ضد نظام دوفاليه. بيد أن الأهمية الذاتية للطائفية التي يتمتع بها قادة التنظيمات الشعبية تبدو مفهومة إلى حد ما. ففي المقام الأول، في سياق السياسة الوطنية ، كانت تتمتع بنجاح ومكانة كبيرين. وقدرتهم الكبيرة على التعرف على المقهورين وتفسير آمالهم العميقة وفهم المشاكل التي يواجهونها في الحياة اليومية، واستعدادهم لصياغة هذه التطلعات وتوجيهها ودعمها - وباختصار ، حساسيتهم الملحوظة تجاه جميع الأمور «الشعبية» ، فضلا عن الكاريزما - أكسبتهم دورا قياديا في عملية التحول الديمقراطي. وفي الوقت نفسه، كانت الأحزاب السياسية ، التي يفترض أنها زعيمة في بناء الديمقراطية ، تؤدي دورا هامشيا عمليا في عملية الهايتيين الدنيوية خلال هذه السنوات. ويرجع هذا التهميش إلى ثلاثة عوامل:

أولا، لم يكن وجود الأحزاب السياسية في البلاد أمر سائدا في العادة. نتيجة لذلك، كانت معظم الأطراف لا تزال وليدة النشأة، ومعظمها لا يضم سوى عدد قليل من الأعضاء، وهذه الأحزاب بالأساس لم تكن سوى مجموعة من الزعماء تدفعهم أحلام السلطة السياسية والاقتصادية. ولا توجد لديهم قاعدة اجتماعية حقيقية في المجتمع.

ثانيًا، ببساطة لم يتم الوثوق بأياً من السياسيين-أخلاقيا أو فكريا. وينبع عدم الثقة هذا من قرنين من الخيانة التي قام بها الزعماء السياسيون الهايتيون وهو أحد الأسباب التي جعلت الدين والتنظيمات الشعبية يتمتعان بنفوذ سياسي كبير في البلاد.

ثالثاً، كان فقدان نفوذ الأحزاب السياسية وتزايد تأثير الحركات الاجتماعية الجديدة جزءًا من ظاهرة عالمية لها تعبيرها الخاص في هايتي. وكان الرفض الشعبي للنظام السياسي ضلاله الطبقة السياسية واضح للغاية في هايتي لدرجة أن التنظيمات الشعبية اعتبرت أدنى مستوى للتنازل عن الوضع الراهن أو التسامح مع السياسات التقليدية غير مقبول و حتى غير أخلاقي.

٤. تشكيل التنظيمات الشعبية

في كثير من الحالات، ظهرت هذه التنظيمات الشعبية كنواة صغيرة، معلنة وجودها للمجتمع، ثم نمت على هذا الأساس، ومن خلال البيانات الصحفية ، أصبح السكان على دراية بمضمونها وموقفها السياسي، وكانت هذه النشرات أداة هامة للمجموعات التي نادرا ما تملك الموارد اللازمة لإعداد أوراقها الخاصة ،خدمت هذه البيانات الصحفية على جذب أعضاء جدد ، ونقل المظالم ، والتنديد بالقمع البوليسي ، و مهاجمة مناورات الحكومة لدرء المطالب بإجراء انتخابات حرة ،وفضح السوق السوداء ومحاربة ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

وقد استخدمت البيانات الصحفية لتوضيح الموقف بشأن عدة مواضيع يمكن حصرها في المواضيع المؤيدة للإضراب العام أو مظاهرة ضد مليشيا «تونتوز ماكوت» أو الحكومة. وبالرجوع إلى المنظمات الشعبية نجد أن هذه المجموعات بدأت من إثبات وجودها، واتخذت خطوات عملية في تحقيق ذلك بإضفاء الطابع الرسمي على وجودها. حيث عمد المنظمون إلى عقد اجتماعاتهم في أماكن واضحة مثل المدارس، أو مراكز تدريب، والكنائس، وخلال هذه اللقاءات الأولية توطدت العلاقات السياسية والأيديولوجية وتم نسج شبكة معقدة من الصداقة والخبرة المشتركة، والتي دعمت استمرار هذه التنظيمات الشعبية لاحقا.

ومن ثم شرعت هذه التنظيمات في وضع لوائحها الداخلية وقوانينها الأساسية، وعادة ما تكون عملية وضع اللوائح والقوانين في هذه التنظيمات عملية مطولة ومفتوحة، وانبثق عن هذه العملية لوائح وقوانين لم تكن نهائية أو كاملة ، بل كانت قابلة للإضافة أو الإلغاء حسب ما تمليه الظروف.

وإن رأت الظروف ضرورة لذلك، فليس من الغريب أن يترك بعض القادة تنظيماتهم عادة، تحت شروط ودية، من أجل إنشاء تنظيمات الشعبية جديدة في أحياء أخرى. وفي أحيان

أخرى، كانت عدة تنظيمات صغيرة تتجمع معا لتشكل تنظيما أكبر. (لا ينبغي أن نستبعد احتمال أن تلعب أنانية القائد دورًا في بعض الانقسامات والميل إلى تأسيس تنظيمات شعبية جديدة) كانت عملية تشكيل التنظيمات الشعبية الجديدة حاضرة بقوة، خصوصاً في أواسط عضوية ما عرف بـ PUGH (الحزب الشيوعي الموحد في هايتي). إذ أن كثيرا من الأعضاء الذين اعتقدوا أن الحزب كان ينأى بنفسه عن الجماهير قاموا بترك صفوفه وشكلوا منظمات شعبية، وانتشروا في مناطق الطبقة العاملة في العاصمة لتدريب الشباب وتنظيمهم. وأنشأت خلال ذلك صلات تنظيمية وثيقة بين المجموعات الجديدة. ويأخذنا هذا الحديث إلى طرح سؤال مهم وهو:

هل كانت هناك ظروف خاصة حفزت على إنشاء هذه التنظيمات شعبية؟

قدمت انتخابات ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ مثالاً على هذه الظروف، عندما تم تشكيل مجموعات «للإعداد للإنتخابات»، كما قال قادتها الجدد، وعلى صعيد آخر كانت محاولة الانقلاب التي قام بها زعيم مجموعة الماكوت روجر لافونتانت محفزاً اخر لتشكيل هذه التنظيمات - القتال ضد ماكوت وأنصار دوفالييه الآخرين أصبحوا سببًا لانشاء منظمات شعبية جديدة. ومع ذلك، فإن هذه الأحداث تبدو وكأنها شيء من الذريعة. في حين كانت هناك رغبة في التنظيم وشعور بأن هذه التنيظمات الشعبية استجابت لحاجة النضال ، كانت الأهداف الفعلية للتنظميات الشعبية أقل تحديدًا بشكل جيد.

كما لوحظ، تم تشكيل منظمات شعبية من قبل مجموعات متنوعة مثل الباعة الجائلين ،الحرفيين والفنانين والنساء والشباب والطلاب والجنود السابقين والفلاحين في حين أن العديد من هذه المنظمات الشعبية تضمنت العمال ، وخاصة العمال الشباب الذين قد يهيمنون حتى على مجموعات معينة ، لم تكن هناك منظمات شعبية تم تشكيلها على وجه التحديد من قبل العمال. فقد نشأت المنظمات الشعبية في الأصل من الحوجة الملحة للتنظيم الذي شعر بها الناس الذين اقتحموا المسرح السياسي فجأة وعقدوا العزم على أن يكونوا فاعليين سياسين، وقد ظل هؤلاء الأشخاص دائما ما يبحثون عن بدائل تنظيمية تناسب آمالهم وتطلعاتهم ، تقاليدهم الثقافية ، ورغبتهم - حقًا ، في ذلك الوقت ، يمكن للمرء أن يتحدث عن حمى المشاركة الفعالة في الأماكن العامة الحية. كان كل هذا يحدث داخل مجتمع في طريقه للانفصال عن ماضيه الاجتماعي والسياسي القديم ، وانطلق في طريق صعب نحو الديمقراطية.

سرعان ما أدركت «الأغلبية المحرومة» أن الأحزاب السياسية لم تكن على مستوى هذه المهام الصعبة للغاية. كان قادة الأحزاب السياسية العديدة التي ظهرت بعد الإطاحة بجان كلود دوفالييه في ٧ فبراير ١٩٨٦ ، غير أكفاء وخجولين للغاية عندما واجهوا المجهول. في تلك السنوات، حرص العشرات من الرجال على تولي منصب الرئيس أو القبول بطريقة أخرى في أروقة السلطة، جعلهم فقط بعيدين عن الجماهير. استفادت المنظمات الشعبية من كونها جزء أصيل من أفراد المجتمع، وتشاركهم أفراحهم وقلقهم ورغباتهم. على الرغم من عدم نضجهم والبحث عن الطريق إلى الأمام، إلا أنهم لعبوا دورًا في ملء الفراغ التنظيمي في سنوات ما بعد دوفالييه. كما قال الناس عن هذه التنظيمات الشعبية، لإعادة صياغة موقف واسع الانتشار ، «قد تكون قبيحة ، لكنها تخصنا نحن. التحدي الآن هو جعلها جميلة».

٥. الهيكل الداخلي

لفهم هذه التنظيمات الشعبية بشكل أفضل، دعونا نتعمق أكثر في أعمالها الداخلية. كما لوحظ، فإن معظم الأعضاء والمتعاطفين يأتون من خلفيات من الطبقة العاملة ، وعلى الرغم من أن معظمهم كانوا من الشباب ، إلا أن الأعضاء الذين تزيد أعمارهم عن ٤٠ عامًا موجودون في جميع المجموعات تقريبًا. في بعض البلديات/المدن، لا سيما تلك التي شكلها الباعة الجائلون أو المحترفون أو الجنود السابقون ، كان متوسط العمر أكثر من ٣٠ عامًا. وكقاعدة عامة، لم يكن هناك أعضاء مسنون. بينما كان الذكور يميلون إلى الهيمنة، تعايش الرجال والنساء في جميع المنظمات الشعبية تقريبًا (على الرغم من أنني كنت على علم بمجموعة واحدة تتكون حصريًا من ١٥ شابًا). كما توجد مجموعات نسائية قامت، بالإضافة إلى الدور السياسي والاجتماعي المشترك بين جميع المنظمات الشعبية، بالتعبير والدفاع عن حقوق خاصة بالمرأة. على سبيل المثال، كانت بعض المجموعات النسائية مكونة من الباعة الجائلين ، والبعض الآخر من عمال المصانع. لكن حتى المنظمات الشعبية التي نظمت مجموعات معينة من النساء لعبت دورًا أكثر عمومية في تحدي التمييز على أساس الجنس في مجتمعاتهم.

بدا هيكلهم التنظيمي غير محدد وغير متبلور، على الأقل من

الخارج. لكنهم في الواقع اتخذوا عدة أشكال محددة بشكل أو بآخر. يعمل معظمهم داخل مناطق جغرافية مقيدة، لكن تلك المنظمات الشعبية التي كانت تطمح إلى أن تكون وطنية في نطاقها (لم تتحقق بالكامل في تلك السنوات) كان لها هيكل يشبه الهرم. انتخبت اللجان المحلية على مستوى المدينة والبلدية لجنة توجيهية، أرسلت ممثلًا إلى مستوى المقاطعات. وأرسلت كل لجنة بالمقاطعات، بدورها ، مندوباً لها إلى لجنة التنسيق الوطنية التي انتخبت منسقاً عاماً لها. بهدف الحفاظ على استراتيجية موحدة، تميل المجموعات إلى تفضيل الهياكل التنظيمية المركزية والانضباط الصارم من أجل مكافحة ما اعتبروه اتجاهات ليبرالية والميل إلى تقسيم الأجزاء المكونة المختلفة. ومع ذلك، فإن ثلاث منظمات فقط تندرج فعليًا ضمن هذه الفئة: KID (الاتحاد الديمقراطي الموحد) ، ANOP (التحالف الوطني للمنظمات الشعبية) ، و APN (الجمعية الشعبية الوطنية). كان النوع الأكثر انتشارًا من المنظمات الشعبية، التي اتصفت بكونها ذات التركيز الجغرافي المحدود ، الذي يبتعد عن مثل هذه الهياكل ، لأنها تشبه إلى حد كبير السلطة المركزية التي حددت النظام السياسي في هايتي. لقد شعروا أن الترتيب الهرمي يميل إلى إثارة المنافسة على مواقع النفوذ وربط السلطة عن كثب بالأفراد، وهما سمتان من سمات الطبقة السياسية في هايتي. فضلت جميع المنظمات الشعبية تقريبًا العمل من خلال لجان مكلفة بمهام محددة. تضمنت اللجان المشتركة الاتصالات، والتعليم ، والعلاقات العامة (المعروفة أيضًا باسم لجنة الاتصالات) ، والمالية ، والسكرتارية (التي تدون الملاحظات ، وصياغة الوثائق ، والنسخ المنفصلة) ، والتنظيم. مجموعات أخرى لديها لجان حقوق الإنسان، ومحو الأمية ، والثقافية ، والأمنية ، والعلاقات الدولية ، والاقتصاد الشعبي.

تتكون هذه اللجان عادة من خمسة إلى عشرة أعضاء، مع كل منهم لجنة ترسل ممثلاً إلى الهيئة العليا ، تسمى الأمانة العامة من قبل بعض المجموعات. لم يكن هناك في العادة رئيس أو سكرتير أو منسق للجان التنظيم الشعبي ككل. يتناوب ممثلو الأمانة العامة، والتي كانت تضم في بعض الحالات نساء ، نظريًا ، كل عام أو نحو ذلك. وبالتالي، يمكن أن يكون ترتيب اللجنة حافزًا للديمقراطية الداخلية. شجع العمل الجماعي، وعزز الإحساس بالمسؤولية في تلك الوظائف المعينة (الممارسة المعتادة دعت رؤساء اللجان إلى تقديم تقرير في الاجتماعات)، وبما أنهم اضطروا إلى العمل معًا ، فقد حسّن التواصل بين المستويات العليا والرتب ومسؤولي الملفات المختلفة . كان لبعض المنظمات رئيس ونائب رئيس وأمين عام وأمين عام مساعد. في هذه الحالات، كانت النتيجة المعتادة هي أن مسؤوليات المنظمة بأكملها كان يتحملها عادة قائد أو اثنان أصبحا رافعين سياسيين لجميع المهن. هذا، في النهاية، أوقف ممارسة الديمقراطية الداخلية. حسب المقابلات التي أجريناها قبل انقلاب سبتمبر ١٩٩١، كانت الانتخابات القيادية تُجرى كل ١٢ إلى ١٨ شهرًا ، رغم أنه في بعض المنظمات التي لا تزال قيد التشكيل ، لم يتم إجراء الانتخابات بعد. يبدو أن معظم القادة الذين نشطوا على الساحة السياسية منذ هروب دوفالييه لم يتم استبدالهم بعد. تم اختيار الأعضاء الجدد بطريقة ديمقراطية ورسمية. يحتاج المجندون الجدد إلى عضوين من المنظمة لينضموا إليها. في حالة جهات التنظيم الشعبي (المتميزة عن الجهات الوطنية المذكورة أعلاه)، فإن قبول مجموعة جديدة يحتاج رسميًا إلى دعم منظمتين عضوين. ومع ذلك، من الناحية العملية ، كانت العملية في بعض الأحيان أقل رسمية - لم يكن لدى نقابات العمل عادةً القدرة على أن تكون دقيقة جدًا أو تتمتع بمثل هذه السيطرة على الأعضاء الجدد؛ فيما يتعلق بهذا الأمر ، كانوا عادة صارمين بشكل خاص عندما يتعلق الأمر ببناء المنظمة.

كانت إحدى السمات المكونة للتنظيمات الشعبية هي الطبيعة الأثيريّة لهياكلها التنظيمية والعضوية. بدت العديد من المنظمات وكأنها تختفي في الهواء في أوقات الانحدار السياسي أو القمع البوليسي، لكنها عادت لاحقًا بكثير من الانفعال والتصميم. لم تكن هناك قوائم عضوية، وكانت الدوائر الفضفاضة من المؤيدين والمتعاطفين جزءًا مهمًا من المجموعة. قلة منهم كانت لديهم مكاتب لأن معظم الأعضاء كانوا عاطلين عن العمل وليس لديهم أموال - والقليل منهم كانوا من الحرفيين أو الطلاب. القادة لم يتقاضوا رواتبهم. لم يكن لدى أي من التنظيمات الشعبية نشرة إخبارية أو أي نوع من أوراق المعلومات الداخلية.

هناك عامل آخر ساهم في طبيعتها المراوغة وهو وجود العديد من المنظمات الشعبية الصغيرة التي تضم ثلاثة أو أربعة أعضاء فقط، وربما كان نصف المنظمات الشعبية بهذا الحجم الصغير. اعتمدت شعبيتهم على واحد أو اثنين من قادتهم الكاريزماتيين وقوتهم الخطابية وتصميمهم على القتال. ولكن حتى في المنظمات الشعبية الأكبر، يمكن لشخصيات عدد قليل جدًا من القادة أن تكون حاسمة ، على الرغم من استمرار

باقي الأعضاء في لعب دور قوي وفعال. في الوقت نفسه، لم يكن هذا الدور الخاص للقيادة دليلاً على رغبة هؤلاء القادة في الظهور بقدر ما هو دليل على عدم وجود تقليد تنظيمي في البلاد وحقيقة أن المنظمات الشعبية كانت نوعًا جديدًا وناشئًا من المنظمات الشعبية. إجمالاً، كانت هذه الطبيعة الواهية متوافقة مع عفوية ممارساتهم اليومية، وهي حقيقة تُرى في التسرع الذي نظمت به المظاهرات الجماهيرية والطريقة الديناميكية التي تم بها تحديد أنسب وسائل العمل والتواصل. في السياق الهايتي، لم يكن الضعف بأي حال من الأحوال حكراً على التنظيمات الشعبية . عشرات الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد ٧ فبراير ١٩٨٦، لم يكن لديها هيكل تنظيمي ذي معنى ، أو عضوية مهمة ، أو حتى قاعدة اجتماعية محددة. (لفترة من الوقت، كان الحزب الديمقراطي المسيحي في هاييتي استثناءً ، لكنهم فقدوا أي دعم شعبي كان لديهم من خلال دعمهم انقلاب سبتمبر.) كانت العديد من الأحزاب مجرد صدفة فارغة لواحد أو اثنين من المرشحين للرئاسة أو مجلس الوزراء، الذين كانوا غالبًا ما يجهلون السياسة تمامًا وغير قادرين على الحصول حتى على تعبئة متواضعة للرأي العام لصالحهم. يمكن القول أن الفضل في هذا الوضع قد يعود إلى تشرذم المجتمع المدني وغياب التقاليد الديمقراطية بقدر ما يعود إلى البحث المستمر عن أشكال جديدة للتعبير السياسي والتعايش الاجتماعي الذي يحدث في إطار عملية التمهيد لخلق الديمقراطية ومن ثم ترسيخها.

٦. أدواروامهام التنظيمات الشعبية

لقد علّقتُ مسبقاً على الحضور الواضح للتنظيمات الشعبية في الساحة السياسية والاجتماعية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو متى وكيف صار حضور هذه التنظيمات واضحاً هكذا؟ ما الذي فعلوه بالضبط؟

أولاً دعنا نلقي نظرةً على بعض الأنشطة المعروفة لهذه التنظيمات، والتي كان على رأسها إبقاء الميليشيا التابعة ل»الماكوت»* تحت المراقبة؛ فمن أجل حماية المواطنين، كانت التنظيمات الشعبية تقوم بفضح أفراد هذه الميليشيا وتسلّمهم إلى المجتمع في أغلب الأحيان، وأيضاً عندما يهتاج «الماكوت» ويشنّون هجوماً على المواطنين، تقوم هذه التنظيات بنشر «كتائب مراقبة» في مختلف أحياء العاصمة لإحباط محاولاتهم لبث الرعب في نفوس المواطنين.

لقد تمتّعت التنظيمات الشعبية بمستوى عالي من التنظيم، وكانت ماهرةً في استخدام وسائل التواصل المسموعة والمقروءة والمرئيّة، والتي استطاعت من خلالها أن تعبّر عن مطالبها المختلفة، كضبط الأسعار، ومحاربة تجار السوق السوداء، والحد من الزيادات الضريبية التي تؤثّر على أصحاب الدخل المنخفض.

في عام ١٩٨٧ قامت التنظيمات الشعبية بحملات على مستوى البلاد ضد نظام الضرائب بالدولة، ودعوا إلى «إضراب دافعي الضرائب»، لكن هذه الحملات لم تلقَ قدراً كبيراً من النجاح.

أعضاء هذه التنظيمات امتازوا بوجودهم الفعلي بين المواطنين، ملتحمين مع الفقراء الذين يفهمون لغتهم ويثقون بهم، لا سيما وأنّهم يعبّرون فعلاً عن مثلهم وعن طبيعة حياتهم. فقد كانوا يرسلونهم -باعتبارهم أناسهم حقّاً- لنقل الأخبار والمعلومات ودعوات التحرك بين مختلف قطاعات المجتمع.

بدا أغلب أفراد هذه التنظيمات غير آبهين باحتمالية تعرضهم لخطر القمع أو الاستهزاء في سبيل مساعيهم، كان شيئاً من «الاسترجال»، لكنّه كان الطريقة التي اختاروها ليخبروا الناس بأنهم قد تغلّبوا على الخوف الذي قد كان يشل المواطنين في عهد دوفالييه.

بالمختصر، كان أفراد التنظيمات الشعبية محركين سياسيين ممتازين، الأمر الذي ظهر بوضوح من خلال قيادتهم للمسيرات على الشوارع متى ما كانت هناك دعوات للإضراب؛ حيث تجلّت مهاراتهم عند دعوتهم وتنظيمهم للعصيان المدني بالبلاد لإيقاف محاولة الانقلاب التي جرت في السابع من يناير ١٩٩١ بغرض إزاحة الرئيس جان بيرتراند أريستيد (الذي تم انتخابه بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٠) من السلطة.

بالرغم من أن جميع أفراد الطبقة العاملة وبعض قطاعات الطبقة الوسطى قد ساهموا في تحقيق تطلعات الشعب وأحلامهم بالديمقراطية؛ كان لأفراد التنظيمات الشعبية الدور الطليعي في الوصول إلى تلك الأهداف.

كما سمعنا في عدد من المقابلات التي تلت هذه الأحداث ، عدد من قادة التنظيمات الشعبية استطاعوا الوقوف أمام روجر لافونتان فقط لأنهم اعتادوا على النوم متأخراً – عادةً كانوا قد اكتسبوها بسبب مراقبتهم الدائمة لأفراد ميليشيا الماكوت

والجنرالات الذين كانوا يشتبهون في نيتهم للانقلاب على السلطة.

عندما ظهر لافونتان على شاشة التلفزيون في الساعة الثانية صباحاً لينصب نفسه رئيساً جديداً للبلاد، قام قادة التنظيمات الشعبية فوراً بإنذار زملائهم في جميع المقاطعات عبر الهاتف؛ ودعوا جميع المواطنين إلى شل الحركة في البلاد وإغلاق الشوارع والطرقات. لقد قاموا بنشر الأخبار من بابٍ إلى باب وطلبوا من المواطنين جمع كل الأسلحة المتوفرة. ساهم المواطنون بالبنادق والمسدسات والمناجل والهراوات؛ وتم إغلاق الشوارع بالإطارات المحترقة التي نبه دخانها بقية المواطنين بأن الحركة مشلولة في البلاد.

لقد كانت ليلةً مجنونة بالنسبة لقادة التنظيمات الشعبية، كانوا يقودون المواطنين في جميع أنحاء البلاد ويساعدونهم في إقامة الحواجز والمتاريس، مما أوقف حركة المرور كلياً في المدن والطرقات السريعة. كانوا يدخلون إلى أقسام الشرطة لمحاولة إقناع أفراد الشرطة بالانضمام إليهم في الشوارع. توجهت حشود هائلة من جميع الأنحاء نحو القصر الرئاسي وهم يغنون : «أخرجوا لافونتان من هناك !» ، وعلى طول الطريق، قامت الحشود الغاضبة بقتل بعض الماكوتيين الذين حاولوا المقاومة، كما قاموا بنهب وتخريب بيوت عدد من الماكوتيين المعروفين في بعض المناطق.

في صباح السابع من يناير، شن أعضاءٌ من التنظيمات الشعبية ولجان الأحياء هجوماً على مقر رئاسة الماكوت الذي يقع في ضاحية العاصمة «بورت أو برينس» بمقاطعة ديلماس. قام المهاجمون بجر رجل أمنٍ كان يحرس متجراً يملكه أحد التجار المشهورين وأمروه بإطلاق النار على معقل الماكوت. قام المهاجمون بإستفزاز أفراد الميليشيا ورشقوا المبنى بالحجارة وعادوا بعدها سريعاً للاختباء. أطلق الماكوتيون النار عليهم بلا هوادة، ولكنهم وجدوا صعوبةً في إصابة مهاجميهم. بعد أن قتل الماكوتيون ثلاثة من المهاجمين، نفدت منهم الذخيرة، حينها اجتاح المهاجمون المبنى واخترقوا الأبواب وقاموا بسحل الماكوتيين بسكاكينهم ومناجلهم، ووقع منهم ٢٢ قتيلاً في ذاك اليوم.

ذلك العدوان الذي شُن على القتلة الذين كانوا يحمون سلالة دوفالييه كان تعبيراً عن الغضب الشعبي المكبوت الذي كان يُكنه الناس تجاه نظامٍ حرمهم بصورة ممنهجة من حقهم في الحياة. لقد بذلوا كل شيء في ذلك الهجوم متناسين أطفالهم وعائلاتهم في مواجهة الموت. يقول أحد الشباب الفخورين من قادة هذه التنظيمات الشعبية: «في السابع من يناير، قمنا بحسم انتصارنا الذي حزناه في ال ١٦ من ديسمبر (عندما انتخب أريستيد رئيساً للبلاد) بدمائنا الغالية.»

لم تحارب التنظيمات الشعبية الدوفالييرية وميليشيا الماكوت فحسب؛ بل عارضوا جميع القوى أو المؤسسات التي كانت في رأيهم تشكل تهديدا للإرادة الشعبية. عارضت التنظيمات الشعبية البرلمانَ لأنه قد حاول السيطرة على أحد التنفيذيين الذي كانوا يرونه -برغم الخلافات العرضية- الأنسب لتحقيق تطلّعاتهم، كذلك كشفت مناوشاتهم مع البرلمان عن النوايا التسلطية المحتملة التي قد يحملها أفراد هذه التنظيمات، لأنهم لم يتقبلوا المعارضة ولم يروا دائماً الحوار وسيلة لحل الخلافات. مع ذلك، زعم قواد التنظيمات الشعبية أنهم بالفعل قد منعوا حرق المجلس التشريعي في مرحلة ما من قِبل أولئك الذين أرادوا التنفيس عن غضبهم تجاه بعض أعضاء البرلمان بشكل أكثر دراماتيكية.

لم تكن التنظيمات الشعبية ذات دور دفاعي حصراً – حماية السكان من أفراد ميليشيا الماكوت، محاربة قمع الشرطة، ومناهضة السياسات الإقصائية. حيث أن بعض من أنشطتهم حملت طابعاً أقل دفاعية وساعد في الترويج لتدابير إيجابية، على سبيل المثال، أثناء تطهير الخدمة المدنية وبناء إدارة عامة فعالة تتولاها حكومة أريستيد؛ بالإضافة إلى أن المنظمات الشعبية بجانب موظفي الخدمة المدنية المتعصبين لعبت دوراً هاماً في إقتلاع جذور الماكوتيين ومتشددي نظام دوفالييه و إزالة الموظفين العموميين غير الأكفاء أو غير الأمناء أو المهملين، رأى كذلك أفراد التنظيمات الشعبية أنه من المهم انضمامهم بأنفسهم إلى نظام الخدمة المدنية كوسيلة لفرض تأثير أكبر على جهاز الدولة؛ اعتبار كان متماشياً مع تطلعاتهم لضمان توظيف جيد وعادل للذين كانوا محرومين من فرصهم حتى ذلك الوقت.

شارك أفراد التنظيمات الشعبية كذلك في لجنة تابعة لوزارة التجارة كانت مهمتها محاولة السيطرة على السوق السوداء كجزء من محاربتهم لارتفاع الأسعار، احتجّ مجلس الشيوخ على ذلك وطلبوا من رئيس الوزراء في ذلك الوقت رينيه بغيفال المثول أمامهم لشرح دور التنظيمات الشعبية في حكومته.

قاموا بعد ذلك بمحاولات لبناء بدائل أخرى، على سبيل المثال، في حي بيل إير المكتظ بالسكان في العاصمة قامت منظمة RADEB

(الجمعية التنموية لحي بيل إير) أكبر التنظيمات الشعبية هناك بوضع مركز بيل إير التعليمي المتهالك تحت حيازتها، وقامت بتكليف بعض أعضائها الذين كان منهم حرفيون وأحد قادتها الذي كان مهندساً متمرساً، قامت بتكليفهم بإعادة تشييد تلك المدرسة المهنية المتهالكة وتشغيلها من جديد. وفي سياقٍ أعم وأكثر ارتباطا بإعادة تنظيم الخدمات العامة، قامت المنظمة بالتحدث إلى السلطات الحكومية لإقناعها بتحويل ملكية المدرسة رسمياً إلى الشعب، نجحت المنظمة في إقناع السلطات بذلك وتم التخطيط لإعادة فتح المدرسة قريباً، ولكن انقلاب الثلاثين من سبتمبر عام ١٩٩١ حال دون استكمال هذه الخطة. عدد من التنظيمات الشعبية ابتدرت مبادرات التنمية المجتمعية بنفسها. بالإضافة لمطالبتهم للدولة بتوصيل الكهرباء وتوفير مياه الشرب والخدمات التعليمية، وكانت تقوم بالمشاركة مع السكان المحليين بحملات لرصف للشوارع من حين لآخر، كما أنها أقامت دورات لمحو الأمية وتعليم اللغة الكريولية، إضافةً إلى إحياء الأحداث الثقافية والرياضية والحفلات الموسيقية. (على الأقل كانت هناك منظمتان مكونتان كلياً من الفنانين). بدأت بعض التنظيمات بعمل صناديق الادخار والقروض بينما قام آخرون بتدريس دورات الإدارة المالية لأصحاب المتاجر الذين يرغبون في تحسين مهاراتهم الإدارية.

ذهب بعض قادة التنظيمات الشعبية إلى أبعد من ذلك وتطلعوا إلى حيازة مقاعد في البرلمان. في الانتخابات البرلمانية التي قامت في يونيو ١٩٩٥، لم يترشح أي من أعضاء التنظيمات الشعبية مباشرةً، على الرغم من ترشح ثلاثة سيناتورات ذوي علاقات عمل وثيقة بالتنظيمات الشعبية لصالح حزب ال OPL (الحزب الداعم لأريستيد). والشيء الأكثر دراماتيكية، أن العمدة الجديد لمدينة بورت أو برينس، إيمانويل شارلمان، قد كان مرشحاً لإحدى التنظيمات الشعبية وتم انتخابه بنسبة ٤٥٪ من الأصوات على حساب العديد من المرشحين الآخرين (قامت المنظمة التي يتبع لها بتغيير الكلمة الأولى من اسمها Pouwva والتي تعني «حزب» بالفرنسية إلى Pati والتي تحمل نفس المعنى بالكريولية، حتى يحق لهم الترشح في الانتخابات.) غالبًا ما كان الضعف الاقتصادي للتنظيمات الشعبية أكبر عقبة أمامهم لتنفيذ أهدافهم المعلنة. كانت معظم التنظيمات تمول بالكامل من رسوم العضوية، التي كانت إما طوعية أو حصةً من دخل العضو. ولأن معظم الأعضاء كانوا عاطلين عن العمل، وأغلب الذين لديهم وظائف يكسبون أجرًا زهيدًا؛ لم يكن لهذه المجموعات أي قوة مالية. على الرغم من أن القليل منها تلقى مساهمات عرضية من منظمات غير حكومية أجنبية لمشاريع محددة (مثل برامج محو الأمية أو رصف الشوارع) ، معظمها اختار أن يكون مستقلاً مالياً عن المنظمات الأجنبية لأجل الحفاظ على الاستقلال الأيديولوجي وتجنب الفساد الإداري المحتمل وسط القادة. بعض التنظيمات الشعبية تم تكوينها بشكل رئيسي لاستجلاب الدعم الأجنبي. على الرغم من ذلك، لم يعنِ هذا أن قادة تلك المنظمات كانوا أقل التزاما وتشبثا بالقضية الشعبية. على الرغم من أنه يمكن فهم الموضوع في تلك الحالات التي ربما قد حدث فيه الفساد تحت ضوء الوضع الاقتصادي المؤسف لبعض قادة هذه التنظيمات، إلا أنه كان للأمر أُثَرٌ سالب على سمعة التنظيمات الشعبية بشكل عام.

على الرغم من ضعفها الاقتصادي، كانت التنظيمات الشعبية تمتلك موارد مهمة، مثل تبرّعات المهنيين الذين كانوا يدعمون نضالهم ويشاركونهم المثل العليا، وأحياناً يعملون معهم كمستشارين متطوعين؛ ومراكز التدريب ومنظمات التعليم التنموية، والتي كانت أحياناً تقدم الدعم لكتابة البيانات الصحفية وطباعة النسخ المصورة. وبالرغم من ذلك، حتى تلك التنظيمات التي كانت تمتلك حسابات بنكية معقولة كانت بالكاد تستطيع تسيير أمورها. على الرغم من أن هذه علامة على الضيق التنظيمي، لم يبدُ أن تلك الحالة المستمرة من الضيق الاقتصادي كانت تشكل مصدر قلق لقادة تلك التنظيمات.

٧. تجمعاتهم

حتى الانقلاب الناجح مؤقتًا في عام ١٩٩١، كانت معظم التنظيمات الشعبية تعقد اجتماعات جمعياتها العمومية مرتين في الشهر، على الرغم من أن البعض كان يعقد الاجتماعات مرة واحدة في الأسبوع؛ إلا أن اللجان التوجيهية بشكل عام كانت تجتمع مرة واحدة في الأسبوع. كان يحضر الاجتماعات العامة عادة ما يتراوح بين ١٥ و ٦٠ من المناضلين الأساسيين، بالإضافة إلى المتعاطفين ومن هم في محيط المنظمة. تركزت المناقشات على الوضع السياسي، والتخطيط للمظاهرات القادمة، وقضايا مثل المشاركة في الانتخابات. في الواقع كانت هنالك مناقشات حول مجموعة واسعة من القضايا، بدءاً بالأخلاق في الخدمة العامة ووصولاً إلى طبيعة الدولة وحتى الأسئلة حول صندوق النقد الدولي (وفيما يتعلق بالشؤون الداخلية، فعادة ما كان يتم التعامل مع المسائل الأكثر حساسية من خلال اللجان

التوجيهية.)

كانت روح هذه التجمعات روحاً ديمقراطية، حيث يتم تشجيع الأعضاء العاديين على المشاركة بنشاط ما أو التعبير عن وجهة نظرهم دون أي قيود. كان من الشائع أن يُطلب من العضو العادي التحدث في الاجتماع التالي حول موضوع معين أو أن يتم ترشيحه أن يرأس الاجتماع المقبل. وبالنظر إلى أن فكرة «القاعدة الشعبية» القوية كانت سمة مميزة لهذه التنظيمات التي دعت إلى النظر بعناية في آراء الأعضاء العاديين، فإن هذا السلوك المعادي للهرمية بين قادة التنظيمات الشعبية لم يكن أمراً مفاجئاً. هذا النهج المتبع فسر في الواقع بعض الانتقادات قبل الانقلاب إلى الحد الذي جعل الرئيس أريستيد عاجزاً عن إيجاد وقت لزيارتهم ومناقشة الاستراتيجية السياسية معهم، مما جعلهم يعتقدون أنه ينجرف بعيدًا عن القواعد الشعبية. لقد زعموا بأن التنظيمات الشعبية كان بإمكانها إعطاءه بعض الإشارات التي تلتقطها من «سلطة الشارع». كما أنهم أعربوا عن قلقهم العميق من أنه كان يحيط نفسه بما اعتبروه مستشارين برجوازيين. (عندما عاد أريستيد إلى هايتي، التقى بالتنظيمات الشعبية، ولكن بشكل متقطع. وفي هذه المرحلة لم يتعامل معهم بنفس الطريقة كما كان يفعل من قبل وبدلاً عن التعامل معهم كمجموعة متجانسة، اكتفى بأن يلتقي بالقادة الذين دعموه ودعموا سياساته. أما خليفته رينيه بريفال فقد كان أكثر بعداً عن التنظيمات الشعبية).

يمكننا القول باختصار أننا أحسسنا من حصيلة مقابلاتنا أن معظم قادة التنظيمات الشعبية كانوا على دراية ووعي بالحاجة إلى إقامة علاقات متكافئة بين القيادة وبين العضوية، والحاجة إلى أهمية ممارسة داخلية كاملة للديموقراطية. وقاد هذا الوعي أيضًا إلى مكافحة ومناهضة الشوفينية الذكورية داخل هذه المنظمات، على الرغم من إدراك الجميع أن هذا الهدف تحديداً كان صعب المنال وسيستغرق وقتًا طويلاً لتحقيقه.

٨. الخلاصة:

أحداث السابع من يناير، ١٩٩١، التي قامت فيها الحشود بإجهاض محاولة لافونتانت الانقلابية لم يكن من الممكن تكرارها في ليلة التاسع والعشرين من سبتمبر من العام نفسه. هذه المرة قامت القوات المسلحة بفرض حصار على كل المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في بورت أو برانس، وسرعان ما قامت بالسيطرة على العاصمة وبقية المدن الإقليمية. قامت التنظيمات الشعبية بإلقاء اللوم على الرئيس أرستيد لعدم اخبارهم بالانقلاب الوشيك، الذي سمع عنه لأول مرة في السابع والعشرين من سبتمبر -قبل يومين من حدوثه- بعد عودته من الأمم المتحدة. وأنه في حالة تم إخبارهم -حسب تعبيرهم- كانوا سيقومون مجدداً باحتلال المدن في أنحاء البلاد وبالتالي إفشال مخطط الجيش.

من غير الممكن معرفة آثار انتفاضة كهذه. البعض يقول إنها كنت ستؤدي الى تعطيل الانقلاب؛ بينما يرى أخرون أنها كانت ستجلب نتائج أكثر دمويةً. (معظم المراقبون يقدرون أنه ما بين ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ شخص تم قتلهم في الثلاث سنوات التي تلت الانقلاب.) تظل الحقيقة هي أن الانقلاب، الذي كان «جراحة وقائية» بطيف واسع من الأهداف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، قد قام بشن حملات وحشية على قطاعات العمل الجماهيري بالأخص التنظيمات الشعبية. المعدمون والأميون يجب عليهم ألّا يتجرأوا على مغادرة أحيائهم الفقيرة؛ يجب عليهم ألّا يتحدوا القوانين والنظام و«الأشخاص المحترمين». لقد قال لهم قادة الانقلاب بناء على ذلك «ما هي مشكلتكم؟ في هاييتي لطالما تم اعتباركم كلاباً وهذا هو ما أنتم عليه فعلاً». توافق أفراد الطبقة العليا، والطبقة الوسطى الميسورة على أن هذه الأحياء الفقيرة يجب أن يتم تطهيرها مرة واحدة وللأبد.

كعملية جراحية، الهدف الرئيسي من الهجوم على التنظيمات الشعبية والقطاعات الجماهيرية كان لإزالة عضو ضروري من حكومة الرئيس أرستيد والحركة التقدمية في هاييتي عموماً. لقد بدى أن التنظيمات الشعبية قد تشكل عائقاً وخطراً لنظامٍ من الهيمنة استمر لقرابة المئتي سنة. العنف الشديد الذي ميز الهجوم على التنظيمات الشعبية كان دليلاً على موقفها وامكانياتها. لقد قاموا بتحدي النظام وقمعه، وفصله بين الناس، وعدم عدالته، وبيروقراطيته، وتلاعبه، ومؤامرات، واختلاساته، وضعف قدراته وجهله. لقد قاموا بالوقوف في الوجه الأفراد والمؤسسات التي حالت دون السقوط الكامل للنظام القديم -أبرزهم الماكوتين وأتباع دوفالييه والقوات المسلحة. أفراد القوات المسلحة، خصوصاً ذوي الرتب العالية قد أخذوا بجدية من تهديدات التنظيمات الشعبية لهم باستخدام القلادة (طريقة اعدام شائعة في هاييتي) ضدهم إذا حاولوا القيام بانقلاب عسكري.

القمع الذي تعرضت له التنظيمات الشعبية في الثلاث سنوات

التي تلت الانقلاب قام بتشكيل أثر طويل المدى على نشاطها: تم قتل العديد من القادة، وقام أخرون بالاختباء (مما عنى بأن المجموعات صارت تواجه صعوبات في أداء مهامها)؛ وقام البعض الأخر بالهجرة غير الشرعية ولم يعودوا مجدداً.

تم -ولا زال يتم- إضعاف التسلسل الهرمي للكنيسة الكاثوليكية نتيجة لوجود الأفراد المسلحين المنتمين للتنظيمات الشعبية في وسط المجتمعات التي تشكل قاعدتها الشعبية. لعبت الكنيسة دوراً تقدمياً في الاطاحة بدوفالييه. لكن بعد ذلك مباشرةً، عارض هذا التسلسل الحركات الجماهيرية، تواصلت هذه المعارضة للدرجة التي أدت الى نشوء اعتقاد واسع بأن الكنيسة قد قامت بدعم الانقلاب ضد أرستيد. أسقف واحد فقط، الموقر وايلي روميلوس من جيريمي بمقاطعة غراند-انس قام بإظهار سلوك مصادم في دعم التغيير. في الوقت نفسه على مستوى قاعدة الكنيسة، كان هنالك مجموعة من الكهنة الديموقراطيين -وحتى ثوريين- الذين رأوا في أرستيد قائداً لهم، وشخصاً ملتزماً بالتغيير الجذري. كان هنالك انقسام كبير بين الشقين الشعبي والرسمي للكنيسة، على رغم من أن المتحدث باسم الأخير أكد أنه لطالما كان وسيظل هنالك كنيسة واحدة فقط. على الرغم من أن التسلسل الهرمي للكنيسة لم يتمكن حتى الأن من استعادة مكانته العالية، الا أنه منذ عودة أرستيد لم تكن هنالك صدامات مباشرة بينه وبين الجزء الشعبي من الكنيسة، كما كان من قبل.

سابقاً، قمت بالتنويه على الدور الرقابي التي تلعبه التنظيمات الشعبية في هدم النظام القديم وبناء هاييتي جديدة. على سبيل المثال، العديد من الأحزاب السياسية التي نشأت بعد السابع من فبراير، ١٩٨٦، والتي تم دعوتها لاحقاً للانضمام للكفاح الديموقراطي، كانت تثير مشاعر الريبة والعداء بل حتى الرفض القاطع لدى التنظيمات الشعبية. حتى انقلاب الثلاثين من سبتمبر، ١٩٩١، البرلمان الذي عاد إلى الحياة بعد توقفه في فترة نظام دوفالييه، تعرض لمضايقات مستمرة من قبل التنظيمات الشعبية، التي اعتبرته عدواً للتحول الهيكلي الذي تنشده. لعبت التنظيمات الشعبية دوراً ريادياً في مبادرة حكومة لافلاس (حزب فامني لافلاس الحاكم وقتها والذي ينتمي اليه الرئيس أرستيد) لتطهير، وإعادة هيكلة، وجلب الفعالية والكفاءة للخدمة العامة التي تعد من حصون أتباع دوفالييه، ومكان تنتشر فيه انعدام الكفاءة، الزبائنية، والفساد. بجميع الأحوال، كانت التنظيمات الشعبية شديدة الوعي بدورها في عمل المجتمعات المناطقية - أساس الحكم المحلي وشكل حقيقي لسلطة ديموقراطية - التي حاولت حكومة لافلاس بناءها ولكن فشلت في عمل ذلك بصورة كافية. ربما بصورة أكثر تسامحاً، ينبغي على القول أنها لم تستطع حتى الأن بناء ما أطلق عليه المجتمعات أو الجمعيات المناطقية، وهي شيء تم التخطيط له لكن لم يتم تنفيذه وقت الانقلاب.

منذ استعادة الحكومة الدستورية (بعودة أرستيد في العام ١٩٩٤)، تم طرح موضوع التنظيمات المناطقية مجدداً. قام قادة التنظيمات الشعبية والمنتمين لليسار الجذري بمواصلة الدعوة الى تكوين هياكل محلية بوصفها آليات للديموقراطية المباشرة. دعم تنظيم الكفاح الشعبي، حزب الرئيس أرستيد الجديد، هذه الاجراءات. وحالياً ينص الدستور عليها. ولكن، بناء هياكل محلية كهذه لن يكون سهلاً لعدد من الأسباب: الدولة الهايتية لا تمتلك المال، ولا حتى لاجراء انتخابات على هذا المستوى (الميزانية القومية تماثل ميزانية مدينة صغيرة بأمريكا الشمالية)؛ وهنالك أيضاً مسائل مهمة أخرى تحتل الأولوية مثل التفاوض مع المجتمع الدولي بشأن «المساعدات» المالية، الخصخصة، ومشكلة تطوير والعمل بميزانية قومية من الأساس؛ وأخيراً هناك ضعف في الوعي العام بشأن أهمية الحكم المحلي -الهاييتيون معتادون على نظام رئاسي مركزي سياسياً.

وجود التنظيمات الشعبية في المرحلة الانتقالية ما بعد دوفالييه، كان بالمجمل عاملاً ايجابياً. ولكن هل كانت، حسب تأكيدات بعض قادتها، أعمدة الديموقراطية؟ وجهة نظر كهذه تبدو كمبالغة. أولاً، وبعكس ممارساتهم الداخلية، أثار سلوكهم في المسرح السياسي الشك في مدى التزامهم بمبادئ الديموقراطية. على سبيل المثال كانت هنالك تهديدات بالإعدام ل "أعداء الديموقراطية». ورغم أن هذه التهديدات كانت تصدر من كل القطاعات الجماهيرية - الاحساس المنتشر بانعدام الثقة في النظام العدلي، كذلك دور هذه التهديدات في حفظ القوى الهدامة للماكوتيين والقوات المسلحة تحت السيطرة من الأسباب المهمة. ورغماً عن ذلك، ألم يشكل هذا الأمر تهديداً للديموقراطية أيضاً؟ سؤال كهذا ينطبق أيضاً على الضغط الذي فرضوه على البرلمان في خلافاته مع الشق التنفيذي للحكومة. وصحيح أن هذا الهجوم الحاد على البرلمانيين كان بهدف الثني عوضاً عن تعطيل النواب عن الأدوار التي يلعبونها. ولكن هل هنالك شيءٌ ديموقراطي يتم باسمه اعطاء الحق

للدوس على الديموقراطية، حتى وإن كان بهدف الدفاع عنها؟ هذا النوع من المواقف يقود إلى التفكير في عناد ونزعة الاقصاء عند هؤلاء الحماة الذين أخذوا الحق في وضع الجميع في أماكنهم لاحساسهم بأن العلم والتاريخ إلى جانبهم. هذا التوجه الخاص ببعض التنظيمات الشعبية ماثل الأفعال السلطوية التي تقوم بها النخبة السياسية، والفكرية، والمالية الحاكمة. لطالما وجدت مثل هذه الأفعال طوال تاريخ هاييتي وأثرت بدورها على الثقافة السياسية والمدنية لشعبها.

ثانياً، هنالك تحفظات مبررة حول الفعالية السياسية للتنظيمات الشعبية. بتعبير أخر، هل كانوا قادرين على التصرف بكفاءة داخل النظام السياسي، ومن ثم تحويله ديموقراطياً؟ شكلت عفويتهم، وطبيعتهم غير المنظمة، وهيكلتهم الضعيفة قيوداً واضحة على هذه الفعالية. وأكثر من ذلك، هذه العيوب (وكما ذكرنا، كانت أيضاً من منابع قوتهم) شكلت مصدر خطر محتمل لعملية بناء الديموقراطية. أي شخص كان قادراً على تأسيس تنظيمه الشعبي الخاص، واستخدامه لمصالحه الشخصية أو للتلاعب السياسي. كان هذا هو الأمر في عدد من الأحيان في الفترة التي تلت الانقلاب. قبل وبعد عودة أرستيد، دار الحديث حول تطوير ألية لتوجيه طاقة التنظيمات الشعبية لكي تتمكن من تحقيق امكانياتها الديموقراطية. لكن هذه الأحاديث ضعفت، وصارت هذه الاحتمالية غير واقعية بصورة متزايدة. عيب أخر لهذه التنظيمات تمثل في محدودية قدرتها مؤسسياً. ورغماً عن ذلك استمدت هذه التنظيمات قوتها من «الشارع»، لا من تطوير هياكل تقوم بمأسسة العادات الديموقراطية أو توفر أليات لتمثيل وتفويض الإرادة الشعبية. جمل مثل، «في الانتخابات القادمة سيكون لدينا ممثلين في البرلمان» بدأت تبدو فارغة المضمون، خصوصاً لأن هذه التنظيمات نظرت لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني بوصفها عديمة القيمة.

وضحت أحداث الثلاثين من سبتمبر، ١٩٩١ هذا الأمر. البرلمان المستخف به، والمقلل من تقديره من قبل الشق التنفيذي للحكومة والتنظيمات الشعبية، لعب دوراً هاماً في الاطاحة العنيفة بالرئيس أرستيد. بعد الانقلاب، كان الرئيس الشرعي مجبراً على التفاوض مع برلمان مخادع، على الرغم من تورطه الظاهر وغير الدستوري في الانقلاب.

شكل فهم هذه التنظيمات لمفهوم القوة أحد نقاط ضعفهم فيما يخص عملية البناء الديموقراطي مفهومهم للقوة كان مبنياً على «قاعديتهم» القوية: وفقاً لهم، القوة الحقيقية لم تأتي من قوة المؤسسات، بل من «قوة الشارع» التي يجب عليها أن تسيطر على مؤسسات الدولة. لم يولوا أمر بناء استراتيجية سياسية أو منصة برامجية اهتماماً يذكر. هذا الموقف شاركهم فيه جزئياً الرئيس أرستيد وحكومة لافالاس الأولى (قبل الانقلاب).

لا ينبغي أن تستخدم هذه العيوب للتقليل من المساهمة المؤثرة للتنظيمات الشعبية سياسياً واجتماعياً في الفترة التي بدأت بخروج الرئيس جان-كلود دوفالييه إلى المنفى. التقليل من دورهم أو انكاره تماماً سيكون أمراً خاطئاً. ست سنوات من الانتقال نحو الديموقراطية جلبت فاعلين اجتماعيين جدد الذين كان عليهم، بداعي الضرورة، أن يمروا بعملية تعلم صعبة وطويلة. الأحزاب السياسية، والبرلمان، والشق التنفيذي للحكومة، والرئيس أرستيد، والتنظيمات الشعبية عانوا جميعاً من كونهم ضعيفي الخبرة بعد قرابة المئتي سنة من الحكم السلطوي، وافتقدوا الأدوات اللازمة لتطوير برنامج واستراتيجية للتغيير.

بحلول الوقت الذي سيتم فيه أخيراً تصحيح هذه الأخطاء والعيوب، سيكون هنالك ثمنٌ عالي قد تم دفعه؛ هؤلاء الفاعلين نفسهم سيمرون بتغيرات إضافية. عملية التعلم هذه صارت أكثر صعوبةً نتيجة للإحساس العام بالحيرة الذي ميز فترة ما بعد دوفالييه. قبل الانقلاب، كانت التنظيمات الشعبية تجد الالهام في نظام الديموقراطية المباشرة، والذي رأوه كقطيعة جذرية مع نظام الهيمنة وكل الطرق التقليدية للمشاركة السياسية. في الجانب الأخر، جزء كبير من الحركة الديموقراطية الوطنية في هاييتي شعرت بأن هدفها كان الديموقراطية التمثيلية، ولتحقيق هذا الهدف كان عليهم العمل بحذر، وبواقعية، مع تجنب الخلط بين السرعة والاستعجال.

استمرت السياسة في هاييتي في السنين التي تلت عودة أرستيد. لغالبية الهاييتيين، الطريق نحو الديموقراطية كان يبدوا أكثر وضوحاً في نفس الوقت الذي كانوا يعلمون فيه بأن التغيير لن يكون بالسهولة التي اعتقدوها. صار لديهم عدد أقل من الأوهام فيما يخص نوع التغيرات الممكنة في المستقبل القريب. ويبدو الأن بصورة أكثر وضوحاً أن الديموقراطية المباشرة لا يجب أن تطرح كنقيض للديموقراطية التمثيلية على عكس الاعتقاد السائد حتى الأن بين العديد من التنظيمات الشعبية.

بعد عودة أرستيد في أكتوبر ١٩٩٤ والانتخابات اللاحقة في يونيو ١٩٩٥ (برلمانية ومحلية) وديسمبر ١٩٩٥ (رئاسية)، لعبت

التنظيمات الشعبية دوراً أقل تأثيراً. هذا الدور المتناقص ليس مفاجئاً. التنظيمات الشعبية صعدت في وقت تعبئة شعبية بأهداف محددة لمواجهة النظام. البداية في مأسسة البدائل شكلت، على الأقل في الوقت الحالي، بداية عهد للتنظيمات الشعبية تلعب فيه دوراً أقل سياسيا.

بغض النظر، يمكن معرفة الأمر التالي على وجه الحقيقة: لقد حدث شيء غير مسبوق في هاييتي. العملية السياسية التي بدأت في العام ١٩٨٦ - والمستمرة على رغم من العقبات الهائلة - لديها أثار تاريخية تتجاوز حدود هذه الدولة الصغيرة. نوع الديموقراطية الذي سيتم بناؤه في هاييتي، على الرغم من كونه مبني على دروس وانجازات المجتمعات الغربية، سيجد الالهام أيضاً من تاريخ وثقافة هاييتي شديدي الاختلاف عن نظيرهما في الدول الديموقراطية. ومن هذه الثقافة والتاريخ - وأول ثورة عبيد ناجحة في تاريخ البشرية - يمكن للتنظيمات الشعبية أن تدعي أنها ابن شرعي لها. بهذا الفهم، التنظيمات الشعبية تقف كتجربة أصيلة لا يجب أن يتم التقليل من قيمتها. وبأقل الفروض، لقد نجحت هذه التنظيمات في كسب الثناء لمصادمتهم وشجاعتهم. كان لديهم شرف تقديم الأحلام اليوتوبية لمجتمع يمكن وصفه كما قال ماكس فيبر في حقبة سابقة «كل من يدخل السياسة يعقد حلفاً تكتيكياً مع القوى الشيطانية المحيطة بالأقوياء» وحيث «تعيش أطياف وشياطين السياسة في خلاف أبدي مع إله الحب».

تعقيب المترجم:

كما رأينا فإن لدولة هايتي الباع الطويل في مضمار الثورات. ولم تفتأ الدولة تتخلص من مسلسل المستعمر الفرنسي حتى ألمّ بها داء الشمولية و الدكتاتورية اللعين. لقد نجح الحراك الشعبي في الإطاحة بنظام دوفالييه. ولكن بالأخذ في الاعتبار أن كتابة هذا الفصل من الكتاب كانت في العام ١٩٩٧ وبعد قرابة الربع قرن من الزمان وكما علمتنا الثورات أن الإطاحة بنظام واستبداله بنظام لا يعني بتاتاً صلاح الأمور. ويبدو أن الحراك الشعبي وحده لم يكن كافياً لبناء مؤسسات دولة قوية تحمي الدمقراطية وتكون لها حصناً حصيناً. وهو حال هايتي اليوم، فهي دولة ممزقة الأطراف لا زالت تعاني آلام الماضي وويلات الحاضر وضبابية المستقبل رغم أنها أطاحت بنظام من أعتى الأنظمة التي شهدتها هايتي.

بعد ثمانية أشهر فقط انقلب الجيش على اريستيد واخذ زمام الأمور في البلد. استنجد اريستيد بالإدارة الامريكية وتدخلت الأخيرة بعنف كالعادة وفي العام ١٩٩٤ اصبحت هايتي احدى ثلاث دول في أمريكا اللاتينية لا تمتلك جيشاً. وعاد اريستيد للسلطة.

للأسف لم يكتفي اريستيد بذلك ولكنه جلب للبلاد مصيبة أكبر بمحاولته تطيف الاقتصاد النيوليبرالي في بلاد مشلولة أصلاً. لم يمض وقت طويل حتى انتشرت الجريمة بكثرة في الشوارع وتدهور الاقتصاد. واطيح باريستيد مرة أخرى.

إدعى اريستيد ان الإطاحة به كانت نتيجة تشارك بين الإدارة الامريكية وبقايا عصابات تونتز ماكوت. صحّ أعداء اريستيد أم خطأ فالحقيقة هي أن هايتي لا زالت تعاني ويلات فشل النخب وانقلابات الجيش وتضارب المصالح الخارجية.

أظهر الانقلاب الأخير كيف أن هايتي دولة ضعيفة المؤسسات وهشة للغاية عندما يأتي الأمر الى الديمقراطية، مما جعل الأمم المتحدة ترسل قوات حفظ السلام لهايتي لضبط الشارع ومنع التفلت. ولكن هذه القوات تركت ميراثاً وسمعة سيئين من اغتصاب للأطفال وانتهاكات عديدة لحقوق الانسان. وأصبحوا هم نفسهم صخرة في طريق هايتي.

هايتي الآن في مطلع العام ٢٠٢٢، ورغم العديد من الثورات والانتفاضات ولا تزال تعاني الضعف في الاقتصاد هشاشة المؤسسات والكثير من العثرات انتهت باغتيال رئيس هايتي قبل أسابيع فقط.

<u>ويبقى السؤال المهم:</u>

كيف يمكن للفاعل السياسي في السودان وللجان المقاومة بالأخص الاستفادة من تجربة التنظيمات الشعبية في هايتي؟

كيف يمكن ان نستشرف مستقبلاً أكثر تنظيماً وأوضح أهدافاً؟

وكيف يمكن لنا أن نختار قيادة ذات رؤية طويلة الأمد واهداف وخطط استراتيجية تمنع لنا التقهقر للوراء وتضمن للسودان أجمع الفكاك من هذه الحلقة الخبيثة؟